



العنوان: السيسي يتابع المشروعات القومية الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
المصدر: موقع رئاسة الجمهورية  
التاريخ: ١٦ مايو ٢٠٢٢

اجتمع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء،  
والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول متابعة المشروعات القومية الخاصة  
بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لجذب الاستثمارات؛ حيث وجه السيد الرئيس بما يلي:

- تأسيس الشركات عن طريق الإخطار رقميًا من خلال منصة تقام لهذا الغرض، وذلك في إطار إزالة جميع  
المعوقات أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال.

- السماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلي لها، وذلك بهدف توفير النفقات  
والتسهيل على تلك الشركات.

- تسهيل اشتراطات إقامة شركات الفرد الواحد.

- التوسع في إقامة المناطق التكنولوجية الاستثمارية الحرة، وكذا التوسع في الإعفاءات الضريبية للشركات  
الناشئة.

- تفعيل القوائم البيضاء لاستيراد المكونات الإلكترونية للشركات المتخصصة.

وفيما يتعلق بمشروعات وزارة الاتصالات الخاصة بمحور التنمية البشرية وبناء الإنسان؛ وجه السيد الرئيس  
بالتوسع في منحة "مبادرة مصر الرقمية" التي تستهدف أوائل خريجي الجامعات المتخصصة، فضلاً عن  
البدء الفوري في مبادرة "أشبال مصر الرقمية"، والتي تسعى إلى تدريب طلبة المدارس المتفوقين على علوم  
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد عرض الدكتور عمرو طلعت تطورات إنشاء مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وكذلك مركز  
تصميم الإلكترونيات الذي سيحتضن الشركات المتخصصة في هذا المجال، كما اطلع السيد الرئيس على  
نشاط مراكز "إبداع مصر الرقمية" في مرحلتها الأولى، موجهاً سيادته بالانتهاء من مراحلها المتبقية في  
مختلف محافظات الجمهورية.

أضاف المتحدث الرسمي أن السيد وزير الاتصالات عرض الموقف التنفيذي لعدد من المشروعات الجاري تنفيذها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار تعزيز محور التحول الرقمي وتدعيم البنية التحتية والمعلوماتية، بما في ذلك مشروع الرقم القومي للعقارات وكذلك تطورات مشروع حوكمة أملاك الدولة لترشيد إدارتها.

وتم أيضًا استعراض جهود الحكومة للانتهاء من الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث أوضح السيد وزير الاتصالات أن الحكومة قد أتمت رقمنة كل الملفات الورقية في جميع الوزارات والجهات الحكومية والتي بلغت حوالي ١٥٠ مليون وثيقة.